جامعة الجزائر3

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

بالتعاون مع مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية

الملتقى الوطني حول السلسلة اللوجستيكية كركيزة للتجارة الدولية في عصر التحول الرقمي

التوصيات

على المستوي العام :

1- ضرورة تحديث الإطار القانوني والتنظيمي للتأمين البحري في الجزائر بما يتماشى مع التطورات الدولية في مجال النقل البحري وإدارة المخاطر.

2- العمل على تطوير المنتجات التأمينية لتشمل تغطية الأخطار الحديثة مثل المخاطر السيبرانية، والتقلبات الجيوسياسية والتغيرات المناخية.

3- الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في مجال التأمين البحري، خاصة فيما يتعلق بتطوير المنتجات وتحسين جودة الخدمات.

4- تطوير نظام APCS الجيل الثاني بدمج خوارزميات الذكاء الاصطناعي التوليدي للتنبؤ بمواعيد وصول السفن وإدارة الطوابير آليا.

5 -التأهيل التكنولوجي للكوادر المينائية من "مشغلين" إلى "محللي بيانات لوجستية" لإدارة الأنظمة السيبرانية.

6- تحديث خطوط السكك الحديدية الواصلة للموانئ لتقليل زمن مكوث الحاويات وتحقيق تدفق لوجستي "منقطع النظير".

7-الأمن الرقمي: بالاستثمار في بروتوكولات "الأمن السيبراني" لحماية بيانات النقل والبنية التحتية.

8-التشريع الذكي: تسريع الاعتماد القانوني للوثائق الرقمية (e-CMR) لتقليل البيروقراطية.

9-التدريب المستمر: إعادة تأهيل العنصر البشري للتعامل مع الأنظمة الذكية بدلاً من استبداله. مع تعزيز التكوين الرقمي لضمان اندماجهم في بيئة العمل الرقمية.

10–المنصات الموحدة: ربط جميع وسائط النقل (بري، بحري، سككي) في منصة بيانات واحدة لضمان الشفافية

11–تعزيز الاستثمار في البنية التحتية الرقمية بالموانئ مع تحديث وتطوير أدوات وتقنيات الحماية لتحقيق الأمن السيبراني

12–مواصلة البحث وتقييم الأداء بشكل دوري مع استعمال التحليل المتقدم والتنبيهات المبكرة

13––العمل على تحسين استقرار البنية التحتية الرقمية، سواء من حيث سرعة الاتصال أو تحديث الأنظمة، لتفادي الأعطال التقنية التي قد تؤثر على سير العمليات

14 –تعزيز التنسيق والتكامل بين مختلف المتدخلين في سلسلة الإمداد، مثل الجمارك، شركات النقل، البنوك، وهيئات الموانئ، لأن فعالية التسهيلات الجمركية ترتبط بوجود منظومة مترابطة وليست جهة واحدة تعمل بشكل منفصل.

–15 الاستمرار في تطوير البنية التحتية اللوجستية بالاستثمار في الموانئ والمطارات والطرق والسكك الحديدية وتحديث المعدات والمخازن.

16– تبسيط الاجراءات الجمركية وتقليل الوقت اللازم لإنجاز المعاملات الجمركية.

17– تطوير الكوادر البشرية: يجب الاستثمار في تدريب وتأهيل الكادر البشري العامل في القطاع اللوجستي.

18– تشجيع الاستثمار في الخدمات اللوجستية، حيث وجب الاستثمار في الخدمات اللوجستية المتخصصة مثل التخزين، التوزيع، وادارة سلاسل الامداد.

19– الربط بين القطاع اللوجستي والقطاعات الانتاجية الاخرى، مثل الصناعة والزراعة لضمان انسيابية المنتجات من مكان الانتاج الى الاسواق العالمية

20–اعتماد أنظمة تتبع رقمية للبضائع في الوقت الحقيقي و إدخال تقنيات الذكاء الاصطناعي في إدارة الموانئ

21– إدماج البعد الإنساني داخل مسار التحول الرقمي لضمان التوازن بين التكنولوجيا والفاعلين.

على المستوي الوطني

1-يُستحسن الاستمرار في تطوير منصة ALCES وتحيينها بما يتماشى مع احتياجات المتعاملين الاقتصاديين

2- تشجيع المؤسسات الاقتصادية على تبني ثقافة رقمية داخلية، من خلال تنظيم دورات تدريبية ، وتعزيز استخدام الحلول الرقمية المكملة

3-إنشاء هيئة وطنية قارية مشتركة لمتابعة تنفيذ مشاريع النقل واللوجستيك تضم الجزائر ودول الجوار (النيجر، مالي، تونس، نيجيريا)، تتكفل هذه الهيئة بوضع معايير موحدة للتنسيق الإداري والجمركي بما يعزز الانسيابية التجارية ويقلل من ازدواجية القرار والتداخل المؤسسي.

4- توسيع الشركات مع القطاع الخاص والبنوك التنموية الإفريقية والدولية لتمويل مشاريع النقل، من خلال تفعيل آليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص لضمان استدامة التمويل وتوزيع المخاطر بشكل عادل بين مختلف الأطراف المعنية.

5- ضرورة تسريع اعتماد الحلول الرقمية عبر نظام موحد لتتبع الشحنات والبضائع وتبادل البيانات الجمركية إلكترونيا بهدف تحسين الكفاءة وتقليل زمن العبور.

6- باستحداث مناطق حرة ولوجستية في ولايات تمنراست، إليزي، وتندوف، باعتبارها نقاط عبور محورية نحو إفريقيا جنوب الصحراء حيث ان هذا التوجه سيحول الجنوب الجزائري إلى قطب لوجستي قاري يخدم التجارة الإفريقية البينية ويعزز الاندماج الإقليمي.

7- عقد اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف بين الجزائر ودول الساحل الإفريقي لتبسيط إجراءات العبور كتوحيد الرسوم الجمركية وإقامة مراكز خدمات لوجستية مشتركة ، بما يسهم في تسهيل حركة السلع والأشخاص عبر الحدود وتعزيز الثقة المتبادلة بين الدول الشريكة.

8- يعد تطوير رأس المال البشري في مجالات النقل والتسيير اللوجستي وإدارة الممرات شرطا أساسيا لإنجاح المشاريع الكبرى، لذا يوصى بإنشاء معاهد إفريقية جزائرية متخصصة في اقتصاد النقل واللوجستيك الإقليمي بهدف تكوين خبراء قادرين على إدارة الممرات العابرة للقارات وفق أفضل المعايير الدولية مما يضمن استدامة هذه المشاريع وتعظيم أثرها التنموي

9–ضرورة الإسراع في التجسيد الشامل لـ 'الشباك الموحد' للوصول إلى بيئة صفر ورقة . كما يجب تعميم التخليص المسبق عبر تقنية (EDI) ، موازاةً مع الاستثمار النوعي في رأس المال البشري للتحكم في الأنظمة الذكية الجديدة.

10– دعم الابتكار المينائي بإنشاء حاضنات ابتكار على غرار PIER71 لدعم الشركات الناشئة في تطوير حلول "إنترنت الأشياء" IoT للموانئ الوطنية

11– الاستثمار في التوائم الرقمية من خلال إنشاء نماذج افتراضية لميناء الجزائر لمحاكاة الأزمات الجيوسياسية واختبار مسارات بديلة قبل وقوعها.

12–اعتماد بناء منصات رقمية تقوم على استخدام تكنولوجيا السلاسل تساهم في إدارة سلاسل التوريد؛

13–محاولة الاستفادة من التجارب التطبيقية الحالية لبعض الدول و المؤسسات العالمية الرائدة في استخدام تقنية البوك تشين.

14– تفعيل الممرات الخضراء والرقمية بإبرام اتفاقيات رقمية لتبادل البيانات مع الموانئ المتوسطية الشريكة عبر البلوكشين

15 ضرورة اعتماد ذكاء الأعمال كخيار استراتيجي. و الاستثمار في الذكاء الاصطناعي والتحليلات التنبؤية.

16–تعزيز التكامل الرقمي بين أطراف السلسلة ، و كذا ترسيخ ثقافة القرارات المبنية على البيانات.